PERMANENT MISSION OF THE
UNITED ARAB EMIRATES
TO THE UNITED NATIONS
NEW YORK

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان دولة الإمارات العربية المتحدة

يلقيه السيد/ ماجد المطروشي

أمام اللجنة القانونية (اللجنة السادسة)

بشأن البند (109) " التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الدورة الـ 74، نيويورك، 7 أكتوبر 2019

يرجى المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة اللجنة القانونية، ونحن على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

نلتقي اليوم لمناقشة مسألة تشكل تهديداً خطيراً على السلم والامن الدوليين، فلم يعد هناك مدينة أو دولة بالعالم بأمن من تهديدات التطرف والإرهاب. ويزداد الوضع خطورة مع تطور إمكانيات الجماعات الإرهابية في الحصول على التمويل والأسلحة اللازمة لتنفيذ مخططاتها التدميرية. كما تشعر دولة الإمارات بقلق بالغ حول ما أشار إليه الأمين العام في تقريره التاسع عن التهديد الذي يُشكله داعش للسلام والأمن الدوليين حول امتلاك داعش ثروة تقدر بـ 300 مليون دولار وسعيه، بالرغم من هزيمته في سوريا والعراق، لكسب أهمية عالمية واستمراره بالتطور ضمن شبكة سرية خاصة في آسيا وأفريقيا.

ونؤكد هنا أن تحقيق الاستقرار والامن الدوليين لا يقتصر فقط على التصدي للتطرف والإرهاب، بل عبر معالجة كافة المشاكل الأمنية المحيطة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فاليوم تشهد منطقتنا تحديات غير مسبوقة امتدت تداعياتها خارج حدود الدولة الوطنية، حيث تعرضت السفن التجارية في منطقتنا خلال الأشهر الماضية لأعمال تخريبية هددت أمن الملاحة البحرية. كما شهدنا الاعتداءات السافرة على منشآت أرامكو في السعودية والتي طالت استقرار الاقتصاد العالمي وليس أمن المملكة والمنطقة فحسب. وعليه، نشدد على حماية الملاحة وإمدادات الطاقة العالمية وغيرها من المواقع الحيوية التي يعد أمنها جزءً لا يتجزأ من الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

بينما تستمر دولة الإمارات في تنفيذ الركائز الأربعة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، أود أشير إلى أهم أولويات دولة الإمارات خلال أعمال الدورة الـ 74 للجمعية العامة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب:

أولاً: التركيز على منع التطرف والإرهاب والتصدى للعوامل المؤدية اليه، خاصة عبر تمكين الشباب وتعزيز التسامح.

وفي هذا السياق، تستعد بلادي بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لاستضافة مؤتمر إقليمي حول اتخاذ خطوات عملية لتمكين الشباب وتعزيز التسامح لمنع التطرف المؤدي إلى الإرهاب ومكافحته، في الفترة 18-2019/12/19، حيث سيركز المؤتمر على بناء قدرات الدول العربية في هذا المجال، وسيشارك في المؤتمر أكثر من 50 دولة، وممثلين عن الحكومات والشباب والمنظمات غير الحكومية.

وسيتيح المؤتمر - الذي سيتضمن العديد من ورش العمل وحلقات النقاش - الفرصة للنظر في التنفيذ العملي للجوانب ذات الصلة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الركيزة الأولى التي تتناول معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسيتم توثيق نتائج المؤتمر وتقديمها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء الذي سيعقده الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2020.

كما تسعى بلادي لأن تكون نموذجاً لتعزيز قيم التسامح والتعايش الديني، فبالتزامن مع تخصيص بلادي عام 2019 عاماً للتسامح، وقع البابا فرنسيس والإمام أحمد الطيب في أبو ظبي وثيقة الأخوة الإنسانية، التي تعد رسالة سلام تاريخية لتعزيز التسامح والتعايش. وتستعد بلادي حالياً لبناء بيت العائلة الابراهيمية الذي سيضم كنسية ومسجداً وكنيس، حيث سيوجه ذلك رسالة موحدة وقوية للجماعات المتطرفة والارهابية التي تسعى إلى استغلال الاختلافات الدينية لنشر العنف والكراهية.

ثانياً: تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي خاصة في مجال أمن الحدود والمعابر ومكافحة تمويل الإرهاب.

وتسعى دولة الإمارات في هذا المجال إلى تبادل المعلومات وأفضل الخبرات والممارسات، إلى جانب دعم جهود الأمم المتحدة في بناء قدرات الدول لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، حيث تعد بلادي عضوا فاعل في كل من التحالف العالمي لمكافحة داعش والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

وتسعى دولة الإمارات عبر عملها مع الفريق المعني بمكافحة تمويل داعش(CIFG) ، وعضويتها في مركز استهداف تمويل الإرهاب (TFTC) الى تعزيز الجهود المشتركة وبناء قدرات الدول في مكافحة تمويل الإرهاب.

ثالثاً: تعزيز المسائلة عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية خاصة داعش ومساعدة ضحايا الإرهاب.

وفي هذا الصدد، قدمت بلادي مؤخراً مبلغ 500,000 دولار لفريق التحقيق الأممي لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق. علاوة على ذلك، تسعى بلادي إلى تقديم مساعدات إنسانية في مجالات الصحة والتعليم والغذاء لدعم ضحايا الإرهاب والتخفيف من معاناتهم، فضلاً عن وضع خطط وبرامج تعليمية تركز على تقديم معالجة نفسية للضحايا. كما انضمت بلادي إلى مجموعة اصدقاء ضحايا الإرهاب والتي تسعى إلى تعزيز نهج شامل تجاه حماية حقوق ضحايا الإرهاب والدفاع عن احتياجاتهم.

إن هذه التحديات الصعبة والمعقدة تحتم علينا توحيد الجهود الدولية وبذل المزيد من الطاقات للتصدي التطرف والإرهاب. وتكون البداية بتعزيز القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة التطرف والإرهاب على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، حرصت دولة الإمارات على تعزيز أطرها القانونية حول هذه المسألة، حيث انضمت إلى أكثر من 15 اتفاقية إقليمية ودولية وشاركت في رعاية العديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، آخرها قرار مجلس الأمن (2462) حول مكافحة تمويل الإرهاب والقرار (2482) حول العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. كما سنت بلادي قوانين وطنية للتصدي للخطاب الإرهابي وتجريم التحريض على العنف والكراهية وازدراء الأديان، بالإضافة إلى وضع قوانين لضمان الالتزام المستمر بالمعايير الدولية ذات الصلة بمواجهة تمويل الإرهاب.

وختاماً، السيد الرئيس،

أؤكد مجدداً أن دولة الإمارات ستواصل بذل المزيد من الجهود من أجل القضاء على تهديدات التطرف والإرهاب. وندعو في هذا الصدد إلى تجديد التزام الدول بالقانون الدولي وحماية ميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة الدول التي تنتهك المبادئ والاعراف التي تأسس عليها النظام الحالي خاصة تلك التي تدعم وتمول الجماعات الإرهابية لتقوض بذلك جهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وشكراً، السيد الرئيس.